العرب
الجمعة 2021/11/05
السنة 44 العدد 12231

# الجزائر تسعى لبناء تكتل إقليمي ينهي الاتحاد المغاربي

## الفجوة المتعاظمة بين الجزائر والرباط تنذر بإعادة توزيع الأوراق من جديد

تتجه الجزائر لبناء تكتلات إقليمية جديدة تقوم على توسيع وفرز الجغرافيا السياسية للمنطقة لتشمل دول المجموعة التي تجمعها قواسم مشتركة فرضتها التحولات المتراكمة، على غرار المصالح المشتركة والجوار البرّي والتحديات السياسية والاقتصادية، وهو ما يرشح لبروز تحالفات جديدة في المنطقة تقوم على أنقاض تحالفات قديمة بات استمرارها في حكم المستحيل، لاسيما في ظل الفجوة المتعاظمة بين الجزائر والمغرب.

ترتيبات جديدة بمنطقة شمال أفريقيا

صابر بليدي

الجزائر – ألمح موقع إخباري مقرّب من السلطات الجزائرية، إلى أن الحضور الأفريقي والمغاربي الذي ميز الاحتفالات الرسمية في البلاد بمناسبة ذكرى عيد الثورة التحريرية، هو مقدمة لميلاد تكتل إقليمي جديد في منطقة شمال أفريقيا على أنقاض الاتحاد المغاربي قوامه دول الشريط الجغرافي الجنوبي والشرقي للجزائر.

وتميّزت الاحتفالات الرسمية بالذكرى السابعة والستين لعيد ثورة التحرير (الأول من نوفمبر) بتسجيل حضور أفريقي ومغاربي مميز، على غير عادة السلطات الجزائرية خلال العقود الماضية، وهو ما أعطى الانطباع بأن الجزائر تستغل الذكرى التاريخية لجمع دول المنطقة على غرار مالي والنيجر وتونس وليبيا، في خطوة توحي برسم معالم تكتل إقليمي جديد يملأ الفراغ الاستراتيجي الذي يخيم على المنطقة، خاصة في ظل الشلل الذي يضرب تكتل الاتحاد المغاربي.

راشد الغنوشي

**علينا أن نحيي مشروع المغرب العربي من هذا المثلث**

وذكر موقع "الجزائر اليوم" المقرب من السلطة في تقرير له، أن "قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في أغسطس الماضي سهّل الطريق لبقية الدول المغاربية للمضي نحو إقامة اتحاد مغرب عربي بين الجزائر وتونس وليبيا"، في إشارة إلى الدفع بفرز جديد إلى الواجهة يقوم على تركيبة جديدة للاتحاد دون المملكة المغربية.

ويرى مراقبون أن المقاربة الجزائرية الجديدة تقوم على فرز وصياغة جديدة بقواسم مشتركة لم يكن معمولا بها في السابق، على غرار الحدود البرية والملفات المشتركة في المجالات الأمنية والاستراتيجية في الخاصرة الجنوبية، وهو ما يدفع إلى انضمام أعضاء جدد كمالي والنيجر، وأن الحضور الأفريقي اللافت لمسؤولين وشخصيات من البلدين، يعتبر تمهيدا لبلورة مشروع لا يستبعد إطلاقه قريبا على أنقاض الاتحاد المغاربي التقليدي الذي كان يشمل دول الشمال الأفريقي دون الحزام الجنوبي.

وبرّر التقرير ذلك بكون "الواقع الميداني يعتبر الاقتصاد الجزائري والتونسي أقرب إلى الاندماج والتكامل، بفضل الاتفاقيات الثنائية وشبكة البنية التحتية التكاملية بين البلدين، لاسيما وأن البلدين يجمعهما اتفاق تجاري تفاضلي، موقّع عليه بتونس في ديسمبر 2008، وتمت المصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ يناير 2010، ويهدف إلى تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين".

ولفت إلى أن "الاتفاق يتضمن إعفاءات جمركية بشترط للاستفادة منها أن يتم التبادل للمنتجات المعنية بهذه الإعفاءات بصفة مباشرة بين البلدين، كما لا تسري على السلع المنتجة داخل المناطق الحرة في أي من البلدين".

وأضاف "بنفس العلاقة التي تجمع الجزائر بتونس، تقوم الحكومة الجزائرية منذ وصول الرئيس عبدالمجيد تبون إلى الحكم في ديسمبر 2019 بالعمل على مساعدة الشقيقة ليبيا على استعادة عافيتها، عبر تنظيم انتخابات حرة تسمح بانتخاب حكومة شرعية ما يسهل على الشعب الليبي الشقيق استعادة السيطرة على ثرواته التي تتعرض للنهب الممنهج من قبل قوى دولية متعددة".

وأشادت بنجاح الرئيس تبون في "تنظيم اجتماع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا بالعاصمة الجزائر، فضلا عن مشاركته في قمة برلين حول ليبيا".

واستند الموقع في مقاربته إلى أن الفكرة كانت قد طرحت من طرف رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي، خاصة وأنه وجه دعوة إلى كل من تونس وليبيا والجزائر، بفتح الحدود وتبني عملة موحدة ومستقبل واحد لشعوب البلدان الثلاثة، لكنه اصطدم بهجوم مغربي اتهمه بـ"العمل لصالح أجندة جزائرية" حسب التقرير المذكور.

وذكر بأن الغنوشي صرح حينها "علينا أن نحيي مشروع المغرب العربي ولو بالانطلاق من هذا المثلث، كما انطلق الاتحاد الأوروبي من العلاقة بين ألمانيا، وفرنسا، هذا منطلقنا لإنعاش حلم المغرب العربي، ونحن من دون هذا الإطار لا نقدر على حل مشكلات تونس".

لكنه لم يضع في الحسبان التطورات الأخيرة في تونس، بعد التحول الذي أرساه الرئيس قيس سعيد، على نظام الحكم في بلاده، وأن رئيس البرلمان بات من الماضي، الأمر الذي يفقد المشروع ورقة هامة رغم التقارب والتناغم الظاهر بين الرئيسين سعيد وتبون.

وقال الموقع "باستطاعة الدول الثلاثة إطلاق قاعدة صلبة لبناء مغرب عربي قوي بكتلة بشرية تقارب خمسة وستين مليون نسمة وبناتج قومي يفوق ثلاثمئة وثلاثين مليار دولار، وبثروات طبيعية هائلة تمكن من تحقيق تكامل في ظرف سنوات قليلة"، وهو ما يوحي بأن الفرز الجديد يقوم على تحييد المغرب من الخارطة التقليدية للتكتل.

وتولي الدبلوماسية الجزائرية أهمية قصوى لمد جسور التعاون والتضامن بينها وبين جاريها في الناحية الشرقية (تونس وليبيا)، حيث حرصت منذ وصول الرئيس تبون إلى السلطة منذ عامين على الوقوف العلني والمادي مع البلدين، ما ينبئ بأن الجزائر باتت تفكر استراتيجيا دون الالتفات إلى جارتها الغربية.

وحضر الاحتفالية إلى جانب وزيري خارجية تونس وليبيا، كل من رئيس البرلمان المالي مالك دياو، ممثلا للرئيس الانتقالي أسيمي غويتا، ووزير الخارجية والتعاون الدولي لدولة مالي عبد اللاي ديوب، الرئيس السابق لدولة موزمبيق جواكيم ألبرتو شيسانو، ووزير الدولة السابق للسنغال عبد اللاي باتيلي، وسميرة نكروما، ابنة الزعيم الغاني كوامي نكروما.

وحظي الوزيران باستقبال رسمي من طرف الرئيس تبون ثم عقدا لقاء رسميا أيضا مع نظيرهما الجزائري رمطان لعمامرة، حيث تناولوا الملفات المشتركة والمواقف المتطابقة إزاء القضايا الإقليمية خاصة الوضع في ليبيا والمسار الانتخابي من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية وشرعية.

# رضاء سياسي على قرارات الرئيس التونسي بعد مئة يوم من إعلانها

## استطلاع رأي: 82 في المئة من التونسيين ينوون انتخاب قيس سعيد مجددا

خالد هدوي

تونس – مرت مئة يوم على اتخاذ الرئيس التونسي قيس سعيّد إجراءات استثنائية لإنقاذ البلاد من خطر داهم وتصحيح المسار الديمقراطي والسياسي، بعد فشل المنظومة السابقة بقيادة حركة النهضة في حلحلة أزمات التونسيين وإدارة الشأن العام، وسط تفاؤل من الأوساط السياسية والحقوقية بنجاح المرحلة، ووجود مؤشرات تدل على سير الرئيس سعيد في الاتجاه الصحيح.

ونشرت مؤسسة "إمرود كونسلتينغ" لاستطلاعات الرأي بالاشتراك مع قناة تلفزيونية محلية، الباروميتر السياسي لشهر أكتوبر 2021.

وأظهر الاستطلاع أنّ اثنين وثمانين في المئة من التونسيين ينوون انتخاب الرئيس الحالي قيس سعيد في حال ترشح للرئاسيات القادمة، تليه عبير موسي رئيسة الحزب الدستوري الحر بـ6 في المئة والسياسي الصافي سعيد بـ4 في المئة.

وبخصوص مؤشر التفاؤل والتشاؤم حول مستقبل البلاد، عبّر اثنان وسبعون في المئة من المستجوبين عن تفاؤلهم، فيما قال عشرون في المئة إنّهم متشائمون.

وكان الرئيس قيس سعيد أعلن في الخامس والعشرين من يوليو الماضي عن اتخاذ إجراءات استثنائية، عجّلت بتجميد عمل البرلمان وإقالة رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي والإشراف على السلطتين التنفيذية والقضائية.

ووصف متابعون للشأن السياسي تقييم المرحلة بالإيجابي، نظرا لكونها أزاحت منظومة سابقة تربّعت على عرش الدولة والمؤسسات لأكثر من عشر سنوات، وسنحت لفتح ملفات الفساد وظهرت معها بوادر الإصلاح والتغيير.

وأفاد المحلل السياسي نبيل الرابحي بأن "التقييم لا يمكن أن يكون إلا إيجابيا، باعتبار أنه تمّ تشكيل حكومة جديدة، والانطلاق في معركة تحرير القضاء، وفتح ملفات الفساد، وهو ما نلاحظه في نتائج سبر الآراء".

عملية تصحيح المسار متواصلة

وقال لـ"العرب"، "يوم الخامس والعشرين من يوليو كان يوم حسم سياسي، وتدعّم بقرارات الثاني والعشرين من سبتمبر في إطار الحسم القانوني، والآن سيمرّ الرئيس سعيد إلى مرحلة البناء وفق لجنة الإصلاح السياسي ومراجعة النظام والقانون الانتخابي".

وتابع الرابحي "لا رجوع إلى الوراء وقد تم القطع مع المنظومة السابقة وربما ستحلّ بعض الأحزاب وستسقط قائمات أخرى على غرار حركة النهضة وقلب تونس، لكن خطر الدولة العميقة لا يزال قائما والعمل متواصل لإزالتها فعليا".

واستطرد "هناك ثلاثة مسارات أساسية لا بد من دعمها، وهي مقاومة الفساد وتحرير القضاء، ثم معركة الرهانات الاقتصادية".

وترى شخصيات سياسية أن قرارات الرئيس سعيد جاءت نتيجة انسداد الأفق بين الفاعلين السياسيين بالبلاد وحالة من العطالة السياسية والمؤسساتية تعطلت معها مشاغل المواطنين وإدارة الشأن العام في البلاد.

وقال الناشط السياسي حاتم المليكي "هناك إجراءات قبل الخامس والعشرين من يوليو فرضتها الأزمات التي حلت بالبلاد، وانتهت بإقالة رئيس الحكومة وتعليق نشاط البرلمان"، مضيفا "بعد ذلك كان هناك أمل للانطلاق في مسار جديد لصورة المؤسسات وحل المشكلات الاجتماعية، لكن تاريخ الثاني والعشرين من سبتمبر جاء بتوجهات مختلفة ومفاجئة لتعليق العمل بالدستور تقريبا".

وتابع المليكي في تصريح لـ"العرب"، "تشكيل الحكومة جاء متأخرا نوعا ما ولكن فيها مجموعة من الكفاءات ولها فرص نجاح، فضلا عن كون الإجراءات قطعت مع منظومة سابقة لمدة عشر سنوات"، لافتا "اليوم هناك مخاطر مالية كبرى وإلى حد الآن لم نتحرك، والمطلوب من السلطات أن تصارح سريعا المواطنين بحقيقة الوضع المالي، والجلوس إلى طاولة الحوار من أجل إجراء إصلاحات".

واعتبر مراقبون سياسيون أن الرئيس سعيد ينتهج طريقا صحيحة، بعد توفر عدد من المؤشرات تدل على خطوات نحو القطع مع ممارسات الفساد والتصدي للعابثين بمقدرات الشعب ومؤسسات الدولة.

وأكد السياسي وأمين عام حركة تونس إلى الأمام عبيد البريكي في تصريح لـ"العرب"، أن "مئة يوم للتقييم قد تكون في مرحلة التعديل الوزاري العادي، لكن أن يتم تقييم مئة يوم بعد تحول سياسي جوهري فهذا غير كاف، رغم وجود مؤشرات قد تمثل أرضية ملائمة لتقييم هذا المسار".

وقال "معالجة ملف القضاء وتركيبته والمؤشرات الدالة على تطهير المنظومة، خصوصا في ما يتعلق بالملفات الحارقة على غرار الإرهاب والفساد والاغتيالات السياسية والتخلص من الرواسب السياسية لحركة النهضة ووزير العدل السابق نورالدين البحيري، هي مؤشرات إيجابية".

وتابع "فتح ملفات الفساد المالي خطوة مهمة جدا تدفع نحو بناء تونس جديدة، وفضح اللوبيينغ الأجنبي وعدد من الأحزاب (حركة النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة وعيش تونسي) خطوة مهة أيضا في طريقة النظر للبرلمان".

وأردف البريكي "الرئيس سعيد أيضا ركّز على المسائل الأمنية والاجتماعية، وصرّح أنه يوجد قاض يتستر على ملفات الاغتيالات السياسية للشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي"، لافتا "نحن نسير في اتجاه إيجابي".

لكن البريكي استدرك بالقول "الرئيس سعيد لم يتحدث عن الآليات ولم يردّ على من يتحدثون باسمه، ولم يفصح بعد عن مشاركة الأحزاب والمكونات الاجتماعية في مختلف القضايا المطروحة".

نبيل الرابحي

**تشكيل الحكومة وتحرير القضاء يجعلان التقييم إيجابيا**

ويراهن الرئيس سعيد على دور الشباب في صناعة القرارات المفصلية للبلاد، ويسعى إلى ممارسة الديمقراطية المباشرة مع الشعب بالاحتكاك مع كل الفئات دون وسائط أخرى على غرار الأحزاب والمنظمات الوطنية.

وسبق أن لمّح سعيد إلى احتمال إقصاء الأحزاب من الحوار الوطني المُقبل، والذي قال إنه سيشارك فيه الشباب في كامل التراب التونسي وسيكون مختلفا تماما عن التجارب السابقة.

وفي الخامس والعشرين من يوليو الماضي، أعلن الرئيس التونسي جملة من القرارات الاستثنائية أهمها تجميد نشاط البرلمان لمدة ثلاثين يوما، وإقالة حكومة هشام المشيشي، كما قرر في الثاني والعشرين من سبتمبر الماضي تمديد العمل بتلك الإجراءات.